قياس الفقر وتوزيع الدخل فى الأردن
دراسة مقطعية (١٩٩٧)

حسين يحيى*
عبد الله الربيعى**
ماجد بدر***

ABSTRACT

Poverty and Income Distribution in Jordan
Cross-section Study (1997)

Poverty is an economic, political and social phenomenon that faces Jordan and developing countries alike. Population growth, structural reform programs and high prices are the main factors that contributed to the prevalence of poverty in Jordan.

The main objective of this study is to measure poverty in Jordan, estimating the value of poverty lines, poverty gaps as well as the average exit time to reach the absolute poverty line. Its main finding is that the percentage of the poor has been growing despite all the efforts of the government to eradicate poverty of the population under the poverty line.

* كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ـــ الجامعة الهاشمية.
* أستاذ مساعد..
** أستاذ مشارك.
*** أستاذ مساعد.

١) المقدمة

لقد وزعت الموارد الطبيعية بشكل عشوائى على الكرة الأرضية فحظيت بعض المناطق بكمية وفيرة من هذه الموارد الحيوية فى حين حُرمت مناطق أخرى منها، والأردن من الدول النامية التى تعانى من نقص في الموارد الطبيعية، وإذا ما أخذنا بنظر الاعتبار النمو السكانى وانخفاض الأجور بالإضافة إلى عوامل أخرى نلاحظ أن مشكلة الفقر قد تفاقمت فى الأردن.

ويعتبر الفقر ظاهرة اجتماعية واقتصادية وسياسية متعددة الجوانب وهى من أبرز المشاكل التى تواجه الدول النامية لما لها من أبعاد وآثار سلبية عديدة.

(١-١) أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث فى التعرف على مفهوم الفقر وأهم مؤشراته ومن ثم دراسة ظاهرة الفقر فى الأردن لمستويات مختلفة. أولها معرفة نسب الأسر الفقيرة فى الأردن بشكل عام والتعرف على تلك النسب لكل من الحضر والريف والمحافظات. كما سيتعرض البحث أيضا إلى احتساب فجوة الفقر وتحديد الوقت اللازم لرفع مستوى الأسر الفقيرة إلى خط الفقر فى الأردن وهو ما يعرف بـ (Average Exit Time) إضافة إلى ذلك فإن، هذه الدراسة ستأخذ بعين الاعتبار التفاوت فى توزيع الدخل فى الأردن وذلك باحتساب معامل جينى (Gini Coefficient) ونظراً لأهمية هذا المعامل فى معرفة مدى عدالة توزيع الدخل.

(١-٢) خطة البحث:

بغية تحقيق أهداف البحث فقد تناول الجزء الأول المقدمة بينما خصص الجزء الثانى لبيان الإطار النظري لظاهرة الفقر من حيث مفهوم الفقر وقياس الفقر وخطوط الفقر، ومؤشرات الفقر. والجزء الثالث خصص لدراسة واقع الفقر فى الأردن وأسبابه بالإضافة إلى الدراسات السابقة. وتناول والجزء الرابع قياس الفقر

على مستوى المملكة والمحافظات بالإضافة إلى تحديد متوسط الوقت اللازم للخروج من تحت خط الفقر واستعرض الجزء الخامس توزيع الدخل في الأردن من خلال قياس معامل جيني وقد جاءت الاستنتاجات والتوصيات في الجزئين السادس والسابع من هذه الدراسة.

(١-٣) مصدر البيانات:

مصدر البيانات المستخدمة في هذا البحث هو دائرة الإحصاءات العامة، عمان، الأردن، وذلك من واقع المسح الميداني لنفقات ودخل الأسرة لعام ١٩٩٧ الذي شمل ٦٠٠٠ أسرة. وقد تناول المسح بشكل خاص بيانات الإنفاق على السلع والخدمات المختلفة وبيانات الدخل من جميع مصادره. ولأغراض هذا البحث تم تقسيم دخل الأسرة والإنفاق المناظر إلى (٤١) فئة تبدأ أقل من (٥٠) دينار كمتوسط شهري، ثم تزداد بواقع (٥٠) ديناراً، أي أن فئة الدخل الأولى أقل من (٥٠) ديناراً، والفئة الثانية تبدأ من (٥٠-٩٩) ديناراً، وهكذا حتى فئة الدخل (أكثر من ٢٠٠٠) وهي مفتوحة لمن دخلهم أكبر من (٢٠٠٠) دينار[١].

(١-٤) منهجية البحث:

استخدم المنهج التحليلي الكمي في تقدير ظاهرة الفقر وقياس خطوطه وفجواته بالإضافة إلى تقدير معامل (Gini) و (average exit time) مع التركيز على الإطار الوصفي العام للظاهرة محل الدراسة.

٢) مفهوم الفقر

يمكن تعريف الفقر بأنه حالة من الحرمان المادي، تنعكس في انخفاض استهلاك الغذاء كماً ونوعاً وتدني المستوى التعليمي والسكني والصحي والحرمان من تلك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى وعدم وجود ادخار لمواجهة الطوارئ كالمرض والإعاقة والأزمات والبطالة[٢]. بالإضافة إلى الحرمان المادي،

يمكن أن يشمل الفقر التهميش الاجتماعى وحرمان الفرد من حقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ويمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع للفقر حسب طريقة القياس وهى الفقر النسبى والمطلق، والمدقع، ويعرف الفقر النسبى بأنه نسبة معينة من الدخل الفردي الذئ تحصل عليه أفقر نسبة مئوية من السكان، كأن يحدد بنصف الدخل المتوسط أو الحد الأعلى لدخل نسبة الـ١٠% من السكان الأدنى دخلاً في مجتمع ما[٣] .

أما الفقر المطلق فانه يمثل الحالة التى لا يستطيع فيها الفرد أو الأسرة التصرف بالدخل للوصول إلى إشباع الحاجات الأساسية وغير الأساسية المتمثلة بالغذاء والسكن والملبس والتعليم والصحة وحاجة النقل والتى تبقيه حياً وتحفظ كرامته [٤].

أما الفقر المدقع فيعرف بأنه الحالة التى لا يتوافر فيها للفرد أو الأسرة الحد الأدنى من الإشباع المقبول للحاجات الغذائية التى تمكنه من الحصول على الحد الأدنى من السعرات الحرارية اللازمة لبقائه حياً[٥].

(٢-١) قياس الفقر:

هنالك عدد من المقاييس اعتمدت أساساً على التعريف المبسط للفقر وهو انخفاض مستوى المعيشة ومن هذه المؤشرات مؤشر إجمالى دخل الأسرة والذى يعبر عن القدرة في الحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية، إلا أن المشكلة تكمن فى معرفة مستوى الدخل الذى يمثل الحد الفاصل بين الأسرة الفقيرة وغير الفقيرة كذلك تباين الأسر من حيث حجمها وتركيبها إضافة إلى ما تعانى منه بيانات الدخل من محدودية فى دقتها[٦].

ونتيجة لذلك فقد استخدمت مؤشرات تخص إنفاق الأسرة واستهلاكها كمؤشر متوسط إنفاق الوحدة الاستهلاكية ومؤشر نسبة إنفاق الأسرة على المواد الغذائية،

وهذه المؤشرات تعبر عن البعد الاستهلاكي فقط وفى الوقت ذاته تهمل الخدمات الحكومية المجانية المتمثلة بالتعليم والصحة ... الخ.

ويمكن استخدام مؤشر حصة الفرد من السعرات الحرارية نسبة الى حاجته منها[٧]. وكما هو معروف فان الهدف الأساسى لقياس الفقر هو تحديد من هو الفقير (خطوط الفقر) وعدد ونسبة الفقراء الى مجموع السكان وفجوة الفقر التي تفصلهم عن خط الفقر.

(٢-٢) خطوط الفقر:

هى مقياس للدخل أو الاستهلاك الذى يميز الفقراء عن غير الفقراء ويمكن الإشارة إلى :-

أ- **خط الفقر المطلق:** ويمثل الحد الأدنى من الدخل اللازم لتغطية حاجات الفرد الغذائية وغير الغذائية.

ب-**خط الفقر المدقع:** ويساوى الحد الأدنى من الدخل اللازم للفرد للحصول على الحد الأدنى من السلع الغذائية الأساسية الضرورية لديمومته.

ج-**خط الفقر النسبي:** وهو يمثل نسبة معينة من الدخل المتوسط وبذلك فهو يتغير بتغير الدخل من بلد لآخر أو من وقت لآخر لنفس البلد، وهذا المقياس يناسب البلدان ذات الدخل المرتفع لوجود المؤسسات الكفيلة بتوفير الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية، في حين يعتبر خط الفقر المطلق هو الأنسب بالنسبة للدول النامية كونها تسعى لتوفير الحد الأدنى من المستلزمات الأساسية.

(٢-٣) مؤشرات الفقر[٨]:

هناك العديد من المؤشرات التى يمكن اشتقاقها بالاعتماد على خط الفقر أهمها ما يلى:

أ- **نسبة الفقر Head Count Index**: يعتبر من المؤشرات الشائعة لقياس درجة الفقر ويقيس الأهمية النسبية للفقراء فى المجتمع ويمكن احتسابه على أساس مستوى الأسر كالآتي :

$$\text{نسبة السكان الفقراء} = \frac{\text{عدد الأفراد تحت خط الفقر للفرد}}{\text{مجموع عدد السكان}} \times ١٠٠$$

أو

$$\text{نسبة الأسر الفقيرة} = \frac{\text{عدد الأسر تحت خط الفقر للأسرة}}{\text{مجموع الأسر فى المجتمع}} \times ١٠٠$$

ب- **فجوة الفقر Poverty Gap**: ويقيس هذا المؤشر مدى عمق الفقر أو حدته وهو الفرق بين الدخل الفعلى للفقراء والدخل المطابق لخط فقرهم ويمكن قياسه بالوحدات النقدية باعتباره يساوى إجمالى المبلغ المطلوب لرفع مستويات استهلاك الفقراء كافة إلى مستوى خط الفقر، أو كنسبة مئوية من القيمة الكلية لاستهلاك السكان عندما يكون مستوى استهلاك كل منهم مساوياً لخط الفقر.

فلو افترضنا أن عدد الفقراء هو (q) وأن مستوى استهلاك كل منهم هو: $(Y_1, Y_2 \ldots\ldots Y_q)$ فانه يمكن حساب فجوة الفقر وفق المعادلة التالية :

$$PG = \frac{\sum_{i=1}^{q}(Z - Yi)}{NZ} \times 100$$ *

حيث إن (Z) تمثل خط الفقر و (N) عدد السكان الإجمالى.

* هذه الصيغة تسمى صيغة "Foster-Green-thorbecke" لشدة الفقر.

وعموماً فان الهدف الذى نسعى له من وراء قياس الفقر هو إمـــا لغـــرض التقييم أو لصياغة وتنفيذ سياسات موجهة للفقراء أو لغرض المقارنة بين الدول.

٣) واقع الفقر في الأردن

يعانى الأردن ولأسباب كثيرة من مشكلة الفقر، ورغم كل الجهود المبذولة لمعالجة هذه الظاهرة إلا أن هناك حقيقة واضحة تؤكدهـــا وتجمـــع عليـــها كـــل الدراسات التى أجريت لقياس ظاهرة الفقر فى الأردن وهـــى أن الفقـــر كظـــاهرة اجتماعية واقتصادية هو واقع مستمر بل أنه تعمق خلال الســـنوات الماضيـــة، إذ أشارت الدراسات إلى زيادة الفقر المدقع من ١,٥% فى منتصف الثمانينـــات إلـــى حوالى ٥% مع مطلع التسعينات[٩] **[مريان ٢٠٠٠]**، وتشير آخر الدراسات إلى أن ٣٣% من السكان يقبعون تحت خط الفقر وأن ٢٥% من الأسر ترزح تحت خـــط الفقر[١٠].

وقبل استعراض الدراسات السابقة، نرى من المناسب استعراض أســـباب ظاهرة الفقر في الأردن.

(٣-١) أسباب الفقر في الأردن:

يمكن إيجاز أهم العوامل التي ساهمت وعمقت من مشكلة الفقر بما يلى:

أ- ارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للدينار الأردنى.

ب- برامج التصحيح الاقتصادي والتوجه نحو اقتصاديات السوق وما رافقه مـــن تخفيض للإنفاق الحكومى وتقليص الدعم والحماية لذوى الدخول المنخفضة.

ج- النمو السكانى: يعانى الأردن من ظاهرة الازدياد المضطرد في النمو الســكانى حيث بلغت هذه النسبة حوالى ٤,١٤%[١١].

د- سوء توزيع الدخول والثروات في المجتمع: يلاحظ بأن هنالك تفاوتاً كبيراً في توزيع الدخول فى الأردن نظراً لأن أعلى ١٠% من السكان (ذوى الدخل المرتفع) تستحوذ على حوالى ٣٢,٦% من مجموع الدخول في الأردن[١٢].

(٣-٢) الدراسات السابقة:

هنالك العديد من الدراسات حول ظاهرة الفقر فى الأردن خلال السنوات العشر الماضية سواء من قبل جهات رسمية محلية أو دولية، بالإضافة للجهود البحثية الفردية، وسنقوم بإيجاز أهم هذه الدراسات.

أولاً: دراسة جيوب الفقر في الأردن ١٩٨٩[١٣]: وهى من إعداد لجنة فنية خاصة بتكليف من وزارة التنمية الاجتماعية عام ١٩٨٧ وقد استهدفت الدراسة تقدير خطى الفقر المدقع والمطلق بالاعتماد على دراسة نفقات ودخل الأسرة التى قامت بها دائرة الإحصاءات العامة عام ١٩٨٧. وقد تم تقدير خط الفقر المدقع الذي يمثل الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية الغذائية بمقدار ٤٠,٥ ديناراً شهرياً لأسرة متوسط حجمها ٧,٢ فرداً طبقاً لما يلى:

- تحديد الحد الأدنى لاحتياجات الفرد من السعرات الحرارية والعناصر الغذائية.
- ترجمة الاحتياجات إلى بدائل من السلات الغذائية وترجمة محتوياتها إلى أثمان في ضوء الأسعار السائدة.
- تحديد الدخل اللازم لسد احتياجات الأسرة شهرياً وسنوياً .

أما بالنسبة لخط الفقر المطلق الذى يمثل الحد الأدنى من الحاجات الأساسية الغذائية وغير الغذائية فقد تم تقديره بمقدار ٨٩ ديناراً شهرياً لأسرة متوسط حجمها ٧,٢ فرداً وذلك بعد تحديد الحد الأدنى من الحاجات الأساسية الغذائية وغير الغذائية التى تتفق مع نمط المعيشة والتقاليد الأردنية. وقد تم اعتماد خط الفقر المدقع للوصول إلى الرقم أعلاه حيث أضيف إلى متوسط إنفاق الأسرة على الحاجات الأخرى غير الغذائية البالغ ٤٨,٣% من إجمالى الإنفاق، وقد استبعدت

الدراسة بعض الحاجات الاستهلاكية التى صنفت على أنها غير أساسية كبنود العناية الشخصية والترفيه، وقد توصلت الدراسة إضافة إلى ذلك إلى أن نسبة الأسر التى تقع دون خط الفقر المدقع بلغت ١,٥% مقابل ١٨,٧% دون خط الفقر المطلق.

ثانياً: دراسة الفقر: الواقع والخصائص[١٤]: أجريت هذه الدراسة لتقييم الآثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الناجمة عن تطبيق برنامج التصحيح الاقتصادي منذ عام ١٩٨٩ وعودة المغتربين الأردنيين من دول الخليج.

وكان من أهم نتائج هذه الدراسة التى حددت خط الفقر المدقع ب (٦١) ديناراً شهرياً لأسرة متوسط حجمها ٦,٨ فرداً، وقد تم اعتماد نفس منهجية الدراسة السابقة مع التمييز بين الأسر التى تمتلك مساكنها وتلك التى تدفع إيجاراً لمساكنها عند تقدير خط الفقر المطلق، وكان ٩٧ و ١١٩ ديناراً شهرياً على التوالى. كما قدرت نسب الأسر الفقيرة فقراً مطلقاً بحوالى ٢١,٣% من إجمالى الأسر الأردنية مقابل ٦,٦% للأسر الفقيرة فقراً مدقعاً وقد تم تعديل هذه النسب بعد زيادة رواتب موظفى الدولة بداية عام ١٩٩٣ فأصبحت ١٨,٣% و ٥,٣% على التوالى.

ثالثاً: الجمعية العلمية الملكية ١٩٩٢ نحو موازنة غذائية للحد من الفقر[١٥]:

قامت هذه الدراسة بتقدير خطى الفقر المدقع والمطلق لعام ١٩٩٢. وذلك بالاعتماد على نتائج دراسة جيوب الفقر في الأردن لعام ١٩٨٧ وبالأخذ بنظر الاعتبار الرقم القياسى لتكاليف المعيشة لسنة ١٩٩٢، فكان خط الفقر المدقع المقدر على مستوى المملكة حوالى ٦٨,١ دينار شهرياً لأسرة مكونة من ٦,٩ فرد وخط الفقر المطلق حوالى ١٣٠,٩ دينار شهرياً لأسرة من نفس الحجم، كما قدرت الدراسة نسبة الفقر في الأردن للعام نفسه بحوالى ٥,٨% للفقر المدقع و ٣٣,١% للفقر المطلق وذلك بالاعتماد على دراسة مسح نفقات ودخل الأسرة للفترة ٨٧/٨٦ والتى قامت بها دائرة الإحصاءات العامة.

رابعاً: دراسة البنك الدولي: تقييم الفقر ١٩٩٤[١٦]: إن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو اعتمادها على بيانات الإنفاق وليس الدخل في تقدير خطى الفقر المدقع والفقر العام للفرد وليس للأسرة. كما تناولت هذه الدراسة دراسات الفقر السابقة بالتقييم واحتساب عدة تقديرات لخطوط الفقر ولسنوات مختلفة. فمثلاً لتقدير خطوط الفقر لعام ١٩٨٥ اعتمدت هذه الدراسة نتائج تقدير البنك الدولي للتنمية في العالم لعام ١٩٨٠ والذى تم فيه تقدير خط الفقر العام بحوالي ٣٧٠ دولار للفرد في السنة لبعض الدول النامية وبأسعار الولايات المتحدة لعام ١٩٨٥، وخط الفقر المدقع بحوالي ٢٧٥ دولار للفرد سنوياً. وبتحويل هذه المبالغ إلى الدينار الأردنى بعد ضربها بسعر الصرف الذى قدر في حينه بحوالى ٠,٣٩٤ ديناراً لكل دولار (١٩٨٥) وأيضاً ضربها بما يسمى بمعدل القوة الشرائية للدينار (حوالى ٠,٥٤٠٤)، أصبح خط الفقر العام في الاردن ٧٩,٣ دينار للفرد في السنة (١٩٨٥)، و ٥٨,٩ دينار للفرد في السنة (١٩٨٥) كخط فقر مدقع . كذلك احتسبت الدراسة خط الفقر العام المدقع فى الأردن لعلم ١٩٩١ وذلك باستخدام الرقم القياسىلتكاليف المعيشة للعام المذكور، وكانت النتائج تشير الى ١٣٧,٤ دينار للفرد في السنة (خط فقر عام) و ١٠٢,١ دينار للفرد في السنة (خط فقر مدقع). وبنفس الطريقة قام الفريق المكلف بتقدير خط الفقر العام والمدقع لعام ١٩٩٢ بحوالي ١٣٩ و ١٠٤ دينار للفرد سنوياً وعلى التوالي. كذلك أظهرت نتائج الدراسة بأن ما نسبته ١٩,٨% من مجموع السكان يقبعون تحت خط الفقر العام و ٨,٧% من السكان دون خط الفقر المدقع.

خامساً: قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا ١٩٩٦[١٧]: لقد كلف الدكتور محمد حسين باقر بإجراء هذه الدراسة بالاعتماد على نتائج دراسة نفقات ودخل الأسرة لعام ١٩٩٢ حيث قدر خط الفقر المطلق للفرد بحوالى ٣٩٨ ديناراً سنوياً وللأسرة المكونة من ٦,٢ فرد بحوالى ٢٠٥,٦ دينار شهرياً. وبلغت نسبة السكان الفقراء حوالى ٢٤% من إجمالى السكان.

ويلاحظ بأن خط الفقر المطلق المقدر في هذه الدراسة يزيد بنسبة كبيرة عن الدراسات السابقة ويمكن أن يعزى ذلك إلى احتساب بنود الإنفاق على التسلية واللهو والثقافة والعناية الشخصية والتى حذفت في الدراسات السابقة.

سادساً: الجمعية العلمية الملكية ١٩٩٨، دراسة الفقر والبطالة في الأردن[١٨]:
قامت هذه الدراسة بتقدير لخطوط الفقر بالاعتماد على نتائج تقرير الفقر الواقع والخصائص لعام ١٩٩٣، حيث قدر خط الفقر المدقع بحوالى ٧٩,٨ دينار شهرياً للأسرة المكونة من ٦,١ فرد وذلك بعد خصم قيمة الدعم النقدى للخبز (٧,٨ دينار للأسرة) بينما بلغ خط الفقر المطلق حوالى ١٩٠,٨ دينار للأسرة شهرياً.

كما قدرت هذه الدراسة نسبة الفقر المدقع بحوالى ٤,٥% من إجمالى السكان ونسبة الفقر المطلق بحوالى ٢٦% من إجمالى السكان وذلك بالاعتماد على مسح العمالة والبطالة لسنة ١٩٩٦.

سابعاً: ظاهرة الفقر ودور المؤسسات الاجتماعية الوطنية فى معالجتها في الأردن (١٩٨٧ – ١٩٩٦)[١٩]: تناولت هذه الدراسة ظاهرة الفقر فى الإحصاءات ودور مؤسسات العون الاجتماعي فى الحد من هذه الظاهرة. وقدرت هذه الدراسة خط الفقر العام والمدقع للأردن للعام ١٩٨٥ بحوالى ٧٨,٧٨ و ٥٨,٥٥ دينار للفرد فى السنة وذلك بناء على نتائج دراسة البنك الدولى للعام المذكور.

وكان من ضمن التوصيات التى خرجت بها هذه الدراسة ضرورة معالجة الأسباب المؤدية للفقر والتنسيق بين صناديق العون الاجتماعى بهدف تكثيف الجهود الرامية لمحاربة الآثار السيئة للفقر في المجتمع.

ثامناً: دراسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ١٩٩٨*: وهى من أحدث الدراسات غير المنشورة والخاصة بالفقر، حيث كلف الدكتور محمد حسين باقر بإجراء

* لقد تعذر على الباحثين الاطلاع على الدراسة أعلاه.

دراسة جديدة للفقر يتم من خلالها إعادة تقدير خطوط الفقر المدقع والمطلق وتحديد نسب الفقر فى الإحصاءات. لقد أنجزت هذه الدراسة وقدمت إلى وزارة التنمية الاجتماعية فى تموز عام ١٩٩٩. وقد قام الدكتور محمد خير مامسر (وزير التنمية الاجتماعية الأسبق) بإعلان بعض نتائج هذه الدراسة فى جريدة العرب اليوم، الاثنين ٢٠٠٠/٦/٥ وكما هو موضح في الجدول رقم (١).

جدول رقم (١) مؤشرات الفقر للأردن

المؤشر	١٩٩٢	١٩٩٧
خط الفقر (دينار أردني للفرد/سنة):		
المطلق	٣٣٨	٤٦٨
المدقع	١٥٣	٢٢٣
متوسط الإنفاق (دينار أردني للفرد/سنة)	٦٥٠	٧٧٧
الفقر المطلق (%):		
السكان	٢٧	٣٣
الأسر	٢١	٢٥
الفقر المدقع (%):		
السكان	١,١	٣,٧
الأسر	٠,٩	٢,٤
عدد الفقراء (ألف):		
فقر مطلق	١٠٤٠	١٥٢٠
فقر مدقع	٤٥	١٧٥
فجوة الفقر:		
مليون دينار أردني	٩٤	١٨٥
(%)	٧,٢	٨,٦
مؤشر حدة الفقر (%)	٢,٥	٣,٠
مؤشر جيني للإنفاق (%)	٣٨	٣٦

Source: Ministry of Social Development, Department of Statistics, DFID and UNDP, July 1999

يلاحظ من الجدول رقم (١) بأن خط الفقر المطلق يصل الى ٤٦٨ ديناراً عام ١٩٩٧ للفرد فى السنة مقابل ٣٣٨ عام ١٩٩٢، أما المدقع فقد بلغ ٢٢٣ ديناراً للفرد سنوياً مقابل ١٥٣ ديناراً عام ١٩٩٢، في حين بلغ متوسط إنفاق الفرد الأردنى بجميع فئاته خلال عام ١٩٩٧ نحو ٧٧٧ ديناراً. كذلك تشير الدراسة إلى أن فجوة الفقر في عام ١٩٩٧ بلغت ١٨٥ مليون دينار وهو المبلغ اللازم لإخراج حوالى (١.٥) مليون فرد من تحت خط الفقر.

تاسعاً: **ندوة متخصصة فى دراسة واقع الفقر فى الأردن ١٩٩٩**[٢٠]: عقدت خلال الفترة ٢٣-١٩٩٩/٦/٢٤ ندوة متخصصة فى دراسة واقع البطالة والفقر فى الأردن حيث تم تناول موضوع الفقر من خلال ورقة قدمها الدكتور نادر مريان تحت عنوان "واقع الفقر فى الأردن". وقد تضمنت الورقة مقدمة عن مفهوم الفقر والدراسات السابقة مع تركيزها على البرامج والسياسات الحكومية فى التصدى لمشكلة الفقر من خلال شبكة الحماية الاجتماعية وحزمة الأمان الاجتماعى. وقد خلصت الدراسة إلا انه وبالرغم من كل الجهود المبذولة فان ظاهرة الفقر أصبحت واقعاً مستمراً بل انه تعمق خلال السنوات العشر الماضية مما يدل على وجود خلل فى الجهود المبذولة لمكافحة المشكلة، علماً بأن الدراسة لم تتطرق إلى أسباب الفقر فى الأردن.

عاشراً: **العلاقة بين الإنفاق الأسري ودخل الأسرة فى الأردن لسنة ١٩٩٧**[٢١]: قدرت هذه الدراسة العلاقة بين متوسط إنفاق الأسرة كمتغير تابع و متوسط دخل الأسرة كمتغير مستقل مستخدمة بيانات المسح الشامل الذى تم إعداده من قبل دائرة الإحصاءات العامة فى الأردن لسنة ١٩٩٧. كما قدرت أيضاً دالة الإنفاق الأسري للسلع الغذائية، حيث اعتبر متوسط إنفاق الأسرة من السلع الغذائية كمتغير تابع. ومتوسط دخل الأسرة، كمتغير مستقل. وقد بلغت قيمة المعامل الثابت فى دالة إجمالى الإنفاق على السلع الغذائية وغير الغذائية (٢٥١١) ديناراً سنوياً. ويمثل المعامل ثابت الإنفاق اللازم فى حالة كون الدخل يساوى الصفر. كذلك قدر المعامل الثابت فى دالة الإنفاق على السلع الغذائية

للأسرة بحوالى ١٧٦٥ ديناراً سنوياً. وتلك النتائج تشير بصورة غير مباشرة إلى خطى الفقر المطلق والمدقع على التوالى. إذ يمثل خط الفقر المطلق مبلغ (٢٥١١) ديناراً سنوياً للأسرة الفقيرة وهو الدخل اللازم لتغطية احتياجاتها الضرورية من السلع الغذائية وغير الغذائية. أما خط الفقر المدقع فيمثله المبلغ (١٧٦٥) ديناراً سنوياً وهو الدخل اللازم لتغطية احتياجات الأسرة الضرورية من السلع الغذائية. ولما كان متوسط عدد أفراد الأسرة حسب إحصائيات المسح الشامل آنف الذكر يبلغ حوالي ٦,٣ فرد فإن خط الفقر المدقع يصبح حوالى ٢٨٠ دينار سنوياً للفرد، وخط الفقر المطلق يصبح حوالى ٣٩٩ ديناراً سنوياً للفرد .

وهذه النتائج هى الأقرب من حيث تقدير خطى الفقر لدراسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة ١٩٩٨ على مستوى الأردن، إلا أنها تختلف عنها بصورة أساسية فى تقدير خط الفقر المطلق إذ أنه يبلغ حوالي ٤٦٨ دينار سنوياً للفرد، أى أعلى من دراسة الإنفاق ودخل الأسرة، وكذلك تختلف من حيث خط الفقر المدقع الذى قدر بحوالى ٢٢٣ ديناراً سنوياً للفرد أى بتقدير أدنى بدرجة ملحوظة من دراسة **[يحيى، الربيعى، بدر]**[٢٢] ولذلك يمكن القول إن دراسة برنامج الأمم المتحدة ربما عكست نسبة عالية للأسر الفقيرة فقراً مطلقاً (حوالي ٢٥%)، بينما عكست نسباً ضئيلة جداً للأسر الفقيرة فقراً مدقعاً (حوالى ٢,٤%).

و أخيراً يمكن القول بأن هنالك قاسماً مشتركاً يجمع الدراسات السابقة وهو تناولها لمواضيع محدودة هى: عدد الفقراء، نسبة الفقراء، كما يركز معظمها على تحديد خطوط الفقر المطلق والمدقع، وبعد ذلك تلجأ إلى إحصاء نسبة الفقراء تحت هذه الخطوط. ورغم استخدام بعضها بيانات إحصائية لنفس السنة نجد أن خطوط الفقر ونسب السكان الفقراء مختلفة وذلك لاختلاف منهجية الدراسة. ولا شك بأن هذا الاختلاف يجعل مثل هذه الدراسات غير ذات فائدة كبيرة لمتخذي القرارات [٢٣].

٤) قياس الفقر ونتائج التقدير

إن التعرف على حجم الفقر فى الأردن يعتبر أمراً ضرورياً لمعالجة هذه الظاهرة ويتم ذلك عن طريق قياس الفقر وتقدير خطوطه ونسبة الأسر الفقيرة فى المجتمع. وتعتبر الأسرة تحت خط الفقر المدقع إذا انخفض مستوى دخلها أو إنفاقها عن مستوى الحد الأدنى المطلوب للحياة المعيشية، وهذا ما تم استخدامه في هذه الدراسة كمعيار لخط الفقر المدقع، وكذلك تصنّف الأسرة فقيراً مطلقاً إذا انخفض مستوى دخلها أو إنفاقها عن الحد اللازم لتغطية احتياجاتها من السلع الغذائية وغير الغذائية .

هذا وقبل النظر إلى تقديم نتائج التقديرات لابد من الإشارة إلى بعض التساؤلات والاشكالات التى تثار عند محاولات قياس الفقر ومؤشراته. ومن أهم هذه التساؤلات: هل ينبغى استخدام الدخل أم الإنفاق فى قياس خطوط الفقر، وهل ينبغى القياس على مستوى الأسرة أم الفرد، وأخيراً هل يجوز استخدام مقاييس الفقر لأغراض المقارنات المكانية بين الحضر والريف مثلاً، أو المقارنات الزمانية بين فترة وأخرى دون الأخذ بمبدأ ثبات الأسعار وثبات توزيع الدخل. مثل تلك التساؤلات مشروعة، ولكن الاختيار بينها يعتمد بالدرجة الأولى على البيانات المتاحة وكذلك الهدف من الدراسة .

والبحث الحالي يعتمد على بيانات الإنفاق ودخل الأسرة، في تحديد نسبة الأسر الفقيرة فى المجتمع ومؤشرات الفقر فى المجتمع ومؤشرات الفقر الأخرى .

(٤-١) خطوط الفقر وفجواته:

لقد اعتمدت هذه الدراسة فى تقدير خطوط الفقر فى المملكة على بيانات نفقات ودخل الأسرة فى المملكة لعام ١٩٩٧، وكذلك على نتائج دراسة "العلاقة بين الإنفاق الأسري ودخل الأسرة فى الأردن لسنة ١٩٩٧[٢٤]. وبناءً على ذلك فقد تم اعتبار خط الفقر المطلق للأسرة التى دخلها يساوي ٢٥١١ ديناراً سنوياً أو يقل عن

هذا الدخل. ولتحديد عدد الأسر الفقيرة واحتساب نسب الفقر المطلق والمدقع فقد تم تقسيم الدخول في الأردن إلى فئات رتبت تصاعدياً ابتداءً من فئة الدخل أقل من ٥٠ ديناراً شهرياً، وتتصاعد الفئات كل منها ٥٠ ديناراً شهرياً، بحيث تكون الفئة الثانية تبدأ من ٥٠-٩٩ دينار شهرياً والفئة الثالثة من ١٠٠-١٤٩ ديناراً شهرياً. وهكذا حتى الفئة ٤١، والتى يكون فيها الدخل أكبر من ٢٠٠٠ دينار شهرياً. ويقابل كل فئة عدد الأسر في كل فئة، وعدد أفراد الأسر وإجمالي الدخل. وقد تم الحصول على هذه البيانات من دائرة الإحصاءات العامة ومن واقع المسح الشامل لدراسة الإنفاق ودخل الأسرة الذى أجرته الدائرة فى سنة ١٩٩٧ للأردن، وعلى مستوى الحضر والريف والمحافظات أيضاً. ومن تلك البيانات تم احتساب متوسط الدخل للأسرة. وقد تم اعتبار الأسر ذات متوسط الدخل الذى يساوى أو يقل عن ٢٥١١ ديناراً سنوياً، أو يزيد عن هذا الرقم بحوالى ٢% من ضمن الأسر الفقيرة فقراً مطلقاً (أى حوالى ٢٥٦١ ديناراً). وكذلك اعتبرت الأسرة فقيرة فقراً مدقعاً إذا كان متوسط دخلها يساوى أو يقل عن ١٧٦٥ ديناراً سنوياً أو يزيد عن ذلك الرقم بحوالى ٢% (أى الأسر التى يبلغ متوسط دخلها السنوى ١٨٠٠ دينار). وبناءً على ما تقدم فقد تم احتساب نسبة الفقر المطلق والمدقع للأسر فى لأردن والحضر والريف والمحافظات، وتظهر تلك النتائج فى الملحقين (١) و (٢) على التوالى.

(٤-٢) نسبة الأسر الفقيرة فقراً مطلقاً:

يتبين من الملحق رقم (١) أن عدد الأسر الفقيرة تحت خط الفقر المطلق يبلغ ١٤٤٩٨٠ أسرة، أى بنسبة ٢٠% من مجموع الأسر فى الأردن لسنة ١٩٩٧. أما عدد الأسر الفقيرة فى الحضر فقد بلغ ١١٣٤٦٠ أسرة أى بنسبة ١٩,٨٨% من إجمالى عدد الأسر فى الحضر، كما بلغت نسبة الأسر الفقيرة فى الريف حوالى ٢٣% حيث إن عدد الأسر بلغ ٣١٥٢٢ أسرة ومجموع أسر الريف ١٣٨٥٩٤.

كما يوضح الملحق رقم (١) نسب الأسر الفقيرة فقراً مطلقاً على مستوى المحافظات ويلاحظ بأن أعلى نسبة للأسر الفقيرة قد سجل فى محافظة معان حيث بلغت نسبة الأسر الفقيرة فقراً مطلقاً ٢٨% تليها كل من محافظتى البلقاء وجرش (٢٥% و ٢٤,٨%) على التوالى. كذلك يلاحظ من الجدول أعلاه أنّ أدنى نسبة للأسر الفقيرة قد سجلت فى كل من محافظتى الطفيلة والمفرق، حيث بلغت نسبة الأسر الفقيرة التى تقبع تحت خط الفقر المطلق ١٥% و ١٥,٤%، على التوالى.

ويمكن أن يعزى هذا التفاوت في نسب الأسر الفقيرة فى المحافظات إلى اختلاف النمط الاستهلاكي وتباين أسعار المواد الغذائية وعدد السكان فى كل محافظة، كذلك النشاط الاقتصادى والسياحي.

(٤-٣) نسبة الأسر الفقيرة فقراً مدقعاً:

يوضح الملحق رقم (٢) أن متوسط دخل الأسرة الفقيرة فى الأردن يبلغ حوالى ١٧٤٢ ديناراً فى السنة، وعدد الأسر الفقيرة يبلغ ٧٤٥٥٥ أسرة من مجموع عدد أسر الأردن البالغ ٧٠٩١٧٦ أسرة أى أن نسبة الأسر الفقيرة فقراً مدقعاً فى الأردن تبلغ حوالى ١١%. كما أن نسبة الأسر الفقيرة فى الحضر تقدر بحوالى ١٠%، أما نسبة الأسر الفقيرة فى الريف فقد سجلت نسبة أعلى حيث بلغت ١٢%.

أما على مستوى المحافظات فيلاحظ من الملحق أن متوسط دخل الأسرة السنوى تراوح بين ١٢٢٤ ديناراً سنوياً لمحافظة الكرك، وحوالى ١٧٦٩ ديناراً سنوياً لمحافظة الزرقاء. أما على صعيد النسبة المئوية للأسر الفقيرة فقراً مدقعاً للمحافظات فقد سجلت محافظة البلقاء أعلى نسبة فقر حيث بلغت ١٤% وبلغ عدد الأسر الفقيرة فيها ٦٥٧٧ أسرة من مجموع ٤٧١٤١ أسرة. وسجلت محافظة جرش أدنى نسبة فقر للأسر وبلغت ٧%. هذا وسجلت محافظات الوسط التي تشمل عمان والزرقاء والبلقاء ومأدبا نسب فقر مطلق هى ٨%، ١١%، ١١% و ١٤% على التوالى.

أما محافظات الجنوب فقد تساوت نسبة الفقر لكل من معان والعقبة إذ بلغت ١٢%، وسجلت الطفيلة نسبة أقل من ذلك حيث بلغت ١٠%. أما نسبة الأسر الفقيرة فى محافظات الشمال فقد سجلت أعلى نسبة لها فى محافظة اربد ١٣%، تلتها محافظة عجلون ١١%، ثم المفرق ٩%، وأخيراً سجلت محافظة جرش أدنى نسبة فقر ٧%، وهى أيضاً أدنى نسبة فقر مدقع تسجل فى الأردن.

(٤-٤) طريقة تقدير الوقت اللازم للتخلص من الفقر average exit time:

إن من أهداف هذه الدراسة احتساب متوسط الوقت اللازم للوصول إلى خط الفقر المطلق الذى يمكن تقديره وفق المعادلة التالية:

$$S = P\left(1+\frac{r}{100}\right)^n$$

حيث إن :

S = خط الفقر المطلق = 2511

P = الدخل = 2394

r = معدل النمو السنوى= ٢ %

n = الفترة المطلوبة = ?

$$2511 = 2394\ (1 + 0.02)^n$$

$$\text{In } 1.049 = n \text{ In } 1.02$$

$$n = \frac{In 1.049}{In 1.02}$$

$$n = 2.4 \text{ Years}$$

وهو متوسط الوقت اللازم للانتقال إلى خط الفقر المطلق، أى حوالى سنتين وأربعة أشهر فى حالة ضمان زيادة متوسط الدخل الأسرى بمقدار ٢% سنوياً. كما تم تقدير الوقت اللازم للتخلص من فجوة الفقر المدقع، وبافتراض زيادة الدخل السنوي للأسر الفقيرة تحت خط الفقر المدقع البالغ ١٧٦٥ ديناراً بنسبة ١% سنوياً لمتوسط دخلها السنوى المقدر بحوالى ١٧٤٢ ديناراً فكانت المدة اللازمة

للتخلص تماماً من الفقر المدقع لا تتجاوز سنة وأربعة أشهر، هذا مع الإشارة إلى أن هذه النتائج تفترض ثبات توزيع الدخل وثبات الأسعار .

(٤-٥) فجوة الفقر:

يعبّر مفهوم فجوة الفقر عن المبالغ النقدية اللازمة لرفع عدد الأسر الفقيرة من المستوى تحت الفقر إلى مستوى خط الفقر تماماً. وبالطبع فإن تلك المبالغ تمثل الحد الأدنى اللازم توفره للفقراء لرفع الفقر عنهم ويتم احتساب ذلك عن طريق ضرب الفرق بين خط الفقر ومتوسط الدخل للأسر الفقيرة فى عدد الأسر الفقيرة.

أما مفهوم فجوة الفقر النسبية فهى التعبير عن نسبة المبالغ اللازم توفرها للأسر تحت خط الفقر إلى مجموع المبالغ التى يفترض أن تكون إجمالي الدخل لتلك الأسر عند خط الفقر تماما. أى أن المقام يعبر عن مجموع عدد الأسر الفقيرة مضروباً فى قيمة خط الفقر حسب الحالة أن كان مطلقاً أم مدقعاً. وفيما يلى تقدير تلك الفجوات للأسر على مستوى الأردن .

جدول رقم (٢)

فجوة الفقر فى الأردن

المنطقة	فجوة الفقر المطلق		فجوة الفقر المدقع	
	مليون دينار	النسبة المئوية	مليون دينار	النسبة المئوية
الأردن	١٦,٩	%٠,٥	١,١	%١,٣

يتبين من الجدول أعلاه أن فجوة الفقر المطلق فى الأردن تبلغ حوالى ١٧ مليون دينار، وبنسبة تقدر بحوالى ٠,٥%، وأن فجوة الفقر المدقع تقدر بحوالى ١,١ مليون دينار وبنسبة مئوية لا تتجاوز ١,٣% من إجمالي الدخل للأسر عند خط الفقر المدقع. وهذا يدل على أن مشكلة الفقر يمكن التغلب عليها بتوفير مبالغ إضافية كدعم للأسر الفقيرة إذا ما أريد التخلص من فجوة الفقر المطلق والفقر المدقع فى الأردن. وهى مبالغ ليست كبيرة خاصة ما تحتاجه تلك الأسر للتخلص من فجوة الفقر المدقع.

٥) توزيع الدخل فى الأردن

يعتبر الدخل المحدد الرئيسى لمستوى المعيشة للسكان كما أن التفاوت فى توزيع الدخل يعتبر من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الهامة التى تحظى باهتمام كافة الدراسات في هذا المجال .

وتشير كثير من الدراسات إلى أن تفاوت الدخل يعزى إلى أسباب كثيرة أهمها تركز الثروة بين قلة من الأفراد واختلاف المستوى التعليمى واختلاف الدخول بين الريف و الحضر بالإضافة إلى اختلاف النشاط الاقتصادى.

ومن أهم المؤشرات المستخدمة لقياس درجة التفاوت فى توزيع الدخل هو منحنى لورنز (Lorenz Curve) و معامل جينى (Gini Coefficient).

ويقيس الأول التوزيع النسبى التراكمى للدخول والأفراد أما الثانى فيمثل نسبة المساحة المحصورة بين خط توزيع الدخل المتساوى (٤٥) ومنحنى لورنز لتوزيع الدخل إلى المساحة الكلية للمثلث الذى يقع داخله منحنى لورنز. وتتراوح قيمة معامل جينى بين الصفر والواحد الصحيح وكلما اقترب هذا المعامل من الصفر دل على انخفاض التفاوت فى توزيع الدخل، وكلما اقترب هذا المعامل من واحد كلما عكس ذلك ارتفاع التفاوت فى توزيع الدخل [٢٥].

(٥-١) معامل جيني لتوزيع الدخل في الاردن والحضر والمحافظات:

يوضح الملحق رقم (٣) معامل جينى بالنسبة للمملكة والحضر والمحافظات. ويتضح أن قيمة معامل جينى بالنسبة لتوزيع دخل الأسرة على مستوى الأردن قد بلغت (٠,٣٦) وهذا يدل على تحسن واضح عن المعامل المقدر بحوالى (٠,٤٣) لسنة ١٩٩٢ الذى ورد فى دراسة البنك الدولي، ولكنه أعلى مما كان عليه الوضع فى سنة ١٩٩٣ حيث قدر بحوالى (٠,٣٢) حسب دراسة صندوق المعونة الوطنية الأردنى.

أما بالنسبة لقيمة معامل جينى للمحافظات فهى على النحو التـــالى مرتبـــةً ترتيباً تنازلياً :

جدول رقم (٣)

معامل جينى للمحافظات

المحافظة	معامل جيني
الكرك	٠,٤٣
عمان	٠,٣٨
اربد	٠,٣٤
المفرق	٠,٣٤
جرش	٠,٣٤
عجلون	٠,٣٣
مأدبا	٠,٣٣
الزرقاء	٠,٣١
الطفيلة	٠,٣١
البلقاء	٠,٢٨

يتضح من الجدول أعلاه بان محافظة البلقاء هى الأقل تفاوتاً لتوزيع الدخـــل الأسرى تليها الطفيلة والزرقاء أما الأكثر تفاوتاً بتوزيع الدخل بين الأســـر فتـــأتى محافظة الكرك فى المرتبة الأعلى تليها محافظة العاصمة عمان، أما المحافظـــات الباقية فيتراوح معامل جينى لها بين (٠,٣٣) و(٠,٣٤) وهى خمس محافظات هـــى اربد والمفرق وجرش وعجلون ومأدبا، هذا ولم يتسنى احتســـاب معـــامل جينـــى لمحافظتى معان والعقبة لعدم توفر البيانات الكافية.

(٥-٢) معامل الارتباط بين نسب الفقر المطلق ومعامل جيني للدخل من الملكية:

تم تقدير معامل الارتباط بين نسبة الفقر المطلق ومعامل جينى لدخل الملكية وكانت قيمة هذا المعامل (+ ٠,٣٤٢) أى أن العلاقة طردية بيـــن معـــامل جينـــى

ونسب الفقر وهذا يبين انه كلما ازداد التفاوت فى الملكية ازدادت نسبة الفقر بين المحافظات، أو بمعنى آخر كلما انخفض التفاوت فى دخل الملكية انخفض معامل جينى. وهذه نتيجةً منطقية أشارت إليها عدة دراسات سابقة فى بلدان أخرى[٢٦].

٦) الاستنتاجات

أ- ارتفاع نسبة الأسر الفقيرة الواقعة تحت خط الفقر المطلق فى الأردن (٢٠%) وتحت خط الفقر المدقع ١١% على الرغم من الجهود المبذولة لمعالجة ظاهرة الفقر.

ب- إن الأردن بحاجة إلى حوالى ١٧ مليون دينار سنوياً لإخراج السكان أعلاه من خط الفقر المطلق وحوالى ٢مليون دينار سنوياً للقضاء على ظاهرة الفقر المدقع.

ج- إن متوسط الوقت اللازم للانتقال إلى خط الفقر المطلق وعلى افتراض معدل نمو ٢% سنوياً لدخل الأسر الفقيرة يتطلب سنتين وأربعة أشهر أما المدة اللازمة للتخلص من فجوة الفقر المدقع فتقدر بحوالى سنة وأربعة أشهر فقط بشرط زيادة الدخل ١% سنوياً.

د- اختلاف نسبة الفقر من محافظة لأخرى، حيث سجلت أعلى نسبة فقر مطلق فى محافظة معان ٢٨% على مستوى الأسر، بينما أدنى نسبة فقر مطلق سجلت فى محافظتى الطفيلة والمفرق (١٥% و ١٥,٤%).

هـ ــ اختلاف نسبة الأسر الفقيرة فقراً مطلقاً بين الريف والحضر حيث بلغت هذه النسبة ٢٣% و٢٠% على التوالى، ونسبة الفقر المدقع ١٠% للحضر، و١٢% للريف.

و- تراوحت نسبة الفقر المدقع للمحافظات بين ٧% لمحافظة جرش و١٤% لمحافظة البلقاء.

ز- يمكن اعتبار النمو السكانى وبرامج التصحيح الاقتصادى وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادى وعدم كفاية موازنة صندوق المعونة الوطنية لمساعدة الفقراء من أهم العوامل التى ساعدت على تفاقم مشكلة الفقر فى المملكة.

ح- بلغت قيمة معامل جينى للدخل الأسرى فى الأردن لسنة ١٩٩٧ حوالى ٠,٣٦ وهى نسبة أعلى مما كان قد تحقق في دراسة سابقة لسنة ١٩٩٣ والذى قدر بنحو ٠,٣٢، وهذا يعنى زيادة التفاوت فى توزيع الدخل فى الأردن .

ط- يعتبر التفاوت فى توزيع الدخل من الملكية، أحد العوامل المهمة فى ارتفاع نسبة الفقر المطلق للمحافظات فى الأردن، أو أن معامل الارتباط المحتسب بين معامل جينى للدخل من الملكية ونسبة الفقر كان موجباً وبلغ ٠,٣٤٢.

٧) التوصيات

فى الحقيقة يمكن القول بأن الأردن قد بذل جهوداً كبيرة لمعالجة مشكلة الفقر حيث تبنى بعض السياسات الاقتصادية والاجتماعية للحد من هذه الظاهرة وتتمثل هذه السياسات بشبكة الحماية الاجتماعية وحزمة الأمان الاجتماعى، إلا انه ورغم كل الجهود المبذولة فان هذه الظاهرة بدأت تتعمق وهذا ما أظهرته نتائج هذه الدراسة. ومن أهم التوصيات التى خلصت إليها الدراسة ما يلي :

أ) إن معالجة مشكلة الفقر تتطلب التغلب على الأسباب المؤدية إليها واتباع سياسات للحد من النمو السكانى والعمل على زيادة معدلات النمو الاقتصادى ورفع كفاءة أداء العاملين من خلال التدريب والتأهيل.

ب) زيادة الموازنة المخصصة لصندوق المعونة الوطنية ومحاولة العمل على التغلب على المشاكل التى يعانى منها للقيام بالمهام والمسؤوليات المناطه به على الوجه الأكمل.

ج) مراقبة النشاط الاقتصادي والمستوى العام للأسعار من أجل تحديد وتحديث خطوط الفقر باستمرار والتمكن من اتخاذ الإجراءات ووضع البرامج والسياسات المناسبة لدعم الأفراد المتضررين.

د) إعادة النظر في النظام الضريبي وتوزيع حصيلة ضريبة الثروة إذا ما استحدثت لصالح الطبقة الفقيرة.

هـ) أن مشكلة الفقر المطلق والمدقع فى الأردن من السهل القضاء عليها إذا ما أخذنا بالاعتبار الزمن اللازم لرفع مستوى دخل الأسرة بنسبة ٢% سنوياً والمقدر بحوالى سنتين وأربعة أشهر لخط الفقر المطلق، وسنة وأربعة أشهر لخط الفقر المدقع إذا ما ازداد متوسط دخل الأسرة تحت هذا الخط بنسبة ١% سنوياً.

المراجع

١) دائرة أعلى العامة، دراسة نفقات ودخل الأسرة ١٩٩٧، عمان، الإحصاءات، آذار ١٩٩٩.

٢) باقر، محمد حسين، قياس الفقر فى دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، سلسلة دراسات مكافحة الفقر٣، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٦، ص١.

٣) باقر، محمد حسين مصدر سابق ١٩٩٦ ص٦.

٤) محمد، بدر صالح عبيدي، النموذج القياسي للفقر فى الجمهورية اليمنية، بحوث اقتصادية عربية، السنة الثامنة، العدد السابع عشر، ١٩٩٩، ص٥٤.

٥) محمد، بدر صالح عبيدي، مصدر سابق، ١٩٩٩ ص٥٥.

٦) السفارينى، أحلام يوسف، ظاهرة الفقر ودور المؤسسات الاجتماعية الوطنية فى معالجتها فى الأردن (١٩٨٧ – ١٩٩٦) رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية ١٩٩٨، ص١١.

٧) باقر، محمد حسين مصدر سابق ١٩٩٦ ص٥٣.

٨) للمزيد من التفاصيل أنظر:

– باقر، محمد حسين مصدر سابق ١٩٩٦ ص١٠–١٥.

– محمد، بدر صالح عبيدي، مصدر سابق، ١٩٩٩ ص٥٥.

٩) مريان، نادر، واقع الفقر فى الأردن ١٩٩٩ فى البطالة والفقر: واقع وتحديات، الإحصاءات، المغرب، مصر، تونس، ولبنان، تحرير خالد الوزني، الإحصاءات ٢٠٠٠، ص٨٣.

١٠) العرب اليوم، شئون أردنية ص٦، الاثنين ٢٠٠٠/٦/٥.

١١) الربيعى، عبدالله ويحيى حسين، النمو السكانى وأثره على الادخار القومي فى الأردن، مقبول للنشر فى مجلة آفاق اقتصادية، الإمارات العربية المتحدة ص١.

١٢) وزارة التنمية الاجتماعية ١٩٩٧.

١٣) الصقور، محمد وآخرون، وزارة التنمية الاجتماعية، دراسة جيوب الفقر فى الأردن، ١٩٨٩.

١٤) الصقور، محمد وآخرون، تقرير دراسة الفقر، الواقع والخصائص، وزارة التنمية الاجتماعية عمان، الإحصاءات، ١٩٩٣.

١٥) الجمعية العلمية الملكية، نحو موازنة غذائية للحد من الفقر فى الأردن، عمان، الإحصاءات، ١٩٩٢، ص ٩٥-١٠٠.

١٦) البنك الدولى، تقييم الفقر فى الأردن، واشنطن، ١٩٩٤.

١٧) باقر، محمد حسين مصدر سابق ١٩٩٦ ص٤٨-٥٥.

١٨) الجمعية العلمية الملكية: دراسة الفقر والبطالة فى الأردن، عمان، الإحصاءات، ١٩٩٨، ص٨٧-٩٠.

١٩) السفارينى، أحلام يوسف، مصدر سابق، ١٩٩٨.

٢٠) مريان، نادر، واقع الفقر فى الأردن مصدر سابق، ١٩٩٩، ص ٨٩-٩٦.

٢١) يحيى، حسين والربيعى، عبد الله وبدر، ماجد، العلاقة بين الإنفاق الأسرى ودخل الأسرة فى الأردن لسنة ١٩٩٧، دراسة غير منشورة، ٢٠٠٠.

٢٢) يحيى، حسين وآخرون، مصدر سابق، ٢٠٠٠.

٢٣) الزعبى، بشير، واقع الفقر فى الأردن، مصدر سابق، ١٩٩٩ ص٩٢-٩٣.

٢٤) يحيى حسين وآخرون، مصدر سابق ٢٠٠٠.

25) Todaro, Michael, P., Economic Development, Sixth Edition, Addison Wisely Longman Limited, England, 1997, pp. 142-146.

٢٦) السفارينى، أحلام يوسف، مصدر سابق، ١٩٩٨، ص٤٠.

ملحق رقم (١)

خط الفقر المطلق: ٢٥١١ ديناراً سنوياً للأسرة *

نسبة الأسر الفقيرة (فقر مطلق) في الأردن والحضر والريف والمحافظات

المنطقة	عدد الأسر الفقيرة	مجموع عدد الأسر	النسبة المئوية للأسر الفقيرة "الأرقام مقربة"	متوسط دخل الأسرة دينار / سنوياً
الأردن	١٤٤٩٨٠	٧٠٩١٧٦	٢٠	٢٣٩٤
الحضر	١١٣٤٦٠	٥٧٠٥٨٣	١٩,٨٨	٢٣٥٠
الريف	٣١٥٢٢	١٣٨٥٩٤	٢٢,٧٤	٢٥٥٣
المحافظات	–	–	–	
محافظات الوسط	–	–	–	
البلقاء	١١٨٠٦	٤٧١٤١	٢٥,٠٤	٢٣٩٣
الزرقاء	٢٣٥٢٨	١٠٧٢٩٧	٢١,٩٢	٢٣٥٦
مأدبا	٢٩٤٢	١٧٥٦٠	١٦,٧٥	٢٣٩٠
عمان	٥٠٩٦٠	٢٨٦٧١٩	١٧,٧٧	٢٢٨٨
اربد	٢٧٢٧٧	١٢٣١١١	٢٢,١٥	محافظات الشمال
عجلون	٣٣٣٥	١٦٥٠٦	٢٠,٢	٢٤٧٥
المفرق	٤١٥٦	٢٦٩١٨	١٥,٤	٢٤٤٢
جرش	٥١٩٥	٢٠٩٣٥	٢٤,٨١	٢٣٠٣
الطفيلة	١٤٣٧	٩٨٥٤	١٥,٠	٢٣٩١
العقبة	٢٢٤٣	١٣٦١٢	١٦,٤٧	محافظات الجنوب
الكرك	٥٢٤٢	٢٧٣٤٣	١٩,١٧	٢٤١٥
معان	٣٤٧٦	١٢٢٧٩	٢٨,٣	٢٣٤١
				٢٥٣٦
				٢٤٧٥

* تم اعتبار متوسط الدخل الذي يزيد بحدود ٢ % عن خط الفقر ضمن فئات الأسر الفقيرة.

ملحق رقم (٢)

خط الفقر المدقع: ١٧٦٥ ديناراً سنوياً للأسرة*

نسبة الأسر الفقيرة (فقر مدقع) في الأردن والحضر والريف والمحافظات

المنطقة	عدد الأسر الفقيرة	مجموع عدد الأسر	النسبة المئوية للأسر الفقيرة "الأرقام مقربة"	متوسط دخل الأسرة دينار / سنوياً
الأردن	٤٧٥٥٥	٧٠٩١٧٦	١١	١٧٤٢
الحضر	٥٨١٤١	٥٧٠٥٨٣	١٠	١٧٢٦
الريف	١٦٤١٥	١٣٨٥٩٤	١٢	١٨٠٠
المحافظات	–	–	–	
محافظات الوسط	–	–	–	
البلقاء	٦٥٧٧	٤٧١٤١	١٤	١٧٢٦
الزرقاء	١٢٢٧١	١٠٧٢٩٧	١١	١٧٦٩
مأدبا	١٨٦٢	١٧٥٦٠	١١	١٧٦٧
عمان	٢٣٢٤٦	٢٨٦٧١٩	٨	١٦٥٩
اربد	١٥٤٤١	١٢٣١١١	١٣	محافظات الشمال
عجلون	١٨٧٨	١٦٥٠٦	١١	١٧٢٠
المفرق	٢٤٣١	٢٦٩١٨	٩	١٦٤٠
جرش	١٤٠٦	٢٠٩٣٥	٧	١٥٦٩
الطفيلة	١٠١٩	٩٨٥٤	١٠	١٣٤٦
العقبة	١٦٢٤	١٣٦١٢	١٢	محافظات الجنوب
الكرك	٣١٤٥	٢٧٣٤٣	١٢	١٤٨١
معان	١٤٤٨	١٢٢٧٩	١٢	١٦٦٩
				١٢٢٤
				١٧٢٥

* تم اعتبار متوسط الدخل الذي يزيد بحدود٢% عن خط الفقر ضمن فئات الأسر الفقيرة.

ملحق رقم (٣)

عناصر احتساب معامل الارتباط* بين معامل جينى لدخل الملكية والفقر المطلق للمحافظات

المحافظات	نسبة الفقر المطلق	معامل جينى لدخل الملكية
عمان	١٨	٠,٥٠
الزرقاء	٢٢	٠,٥٨
البلقاء	٢٥	٠,٧٤
مأدبا	١٧	٠,٦٩
اربد	٢٢	٠,٤١
المفرق	١٥	٠,٤٠
جرش	٢٥	٠,٤٣
عجلون	٢٠	٠,٣٣
الكرك	١٩	٠,٤٧
الطفيلة	١٥	٠,٣٥

* معامل الارتباط (ر) = ٠,٣٤٢